

العلاقة الطاقية بين البلدان العربية والصين

نورة بنت عبد الرحمن اليوسف(*)

أستاذة مشاركة، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد.

مقدمة

منذ سبعينيات القرن الفائت حققت البلدان العربية المصدرة للنفط في الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت، عمان، قطر، العراق) نمواً اقتصادياً من خلال صادراتها النفطية. واعتمد الرفاه الاقتصادي لمصدري الطاقة في بلدان الخليج العربي على عائدات تصدير الطاقة، وكان المستهلك الرئيسي لتلك الصادرات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وفي العقد الأول من الألفية الجديدة، تحولت صادرات الطاقة في بلدان الخليج العربي بسرعة نحو آسيا. ففي عام ٢٠١٣، انخفض مستوى صادرات أوبك إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى أقل من ٢٠ بالمئة، وذهب ما يقرب من ٧٠ بالمئة من تلك الصادرات إلى الاقتصادات الآسيوية.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الصين تعتمد بشكل متزايد على الواردات النفطية، وخصوصاً من الشرق الأوسط. ففي عام ٢٠١٥، استوردت الصين ٨ ملايين برميل يومياً (ب/ي)، وفاقت الولايات المتحدة كأكبر دولة مستوردة للنفط في العالم وارتفع اعتماد الحكومة الصينية على الواردات النفطية إلى ٦١ بالمئة خلال منتصف العقد الثاني من الألفية، وتعتبر السعودية الشريك التجاري الأكبر في البلدان العربية، وتوفر ١٦ بالمئة من إجمالي واردات الصين السنوية. حيث ارتفعت صادراتها النفطية إلى الصين بنسبة ٢٩,١٩ بالمئة في عام ٢٠١٦ حسب تقرير من بلاتس (Platts) لتصبح ١,١٥ مليون برميل يومياً، وهي تفوق صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. هناك خمسة من مصدري النفط إلى الصين: السعودية وعمان والإمارات والكويت والعراق؛ وهي دول عربية.

إضافة إلى ذلك، تزايد الارتباط التجاري بين الصين والبلدان العربية إلى أبعد من النفط. صادرات الغاز الطبيعي هي مثال آخر؛ إذ ارتفع استهلاكه منذ عام ٢٠٠٦، بمعدل سنوي قدره

١٦ بالمئة. بعد اتباع الحكومة سياسات لتعزيز استخدام الغاز الطبيعي في مجموعة واسعة من القطاعات، من التدفئة المركزية لتوليد الكهرباء. وهو ما أدى إلى ارتفاع اعتمادها على الواردات بشكل متزايد. وبينما توفر آسيا الوسطى جزءاً من تلك الواردات (الغاز الطبيعي) في الصين، إلا أن قطر بدأت تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الصين في عام ٢٠٠٩ لتصبح أكبر مصدر في عام ٢٠١٥. والصين هي الآن خامس أكبر مستورد للغاز الطبيعي في قطر، وهو ما يمثل ٦,٤ بالمئة من صادرات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.

إن التعاون الاقتصادي بين دول الخليج والصين «لا رجعة فيه». وفي حين أن الصين تحتاج إلى المزيد من الطاقة للحفاظ على النمو الاقتصادي، فذلك تحتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى صادرات الصين، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد قوة العلاقة بين الطرفين.

كما تعمل الصين على التوسع في استثمارات الطاقة وتطوير الأعمال ذات الصلة، حيث استخدمت الاستثمار الأجنبي المباشر في استخراج النفط والغاز في ٢٠٠٧ في العراق، مما أدى إلى توسيع وصول الصين إلى إمدادات إضافية من النفط، حيث تفوقت على الولايات المتحدة كأ أكبر مستثمر أجنبي في العراق. كذلك أصبحت ثالث أكبر مستورد للنفط من البلدان العربية حيث بلغت حصتها من تلك الواردات ٩ بالمئة في عام ٢٠١٥، وزادت صادرات العراق إلى الصين بنسبة ١٥,٦٨ بالمئة في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٦٩٥ ألفاً و١٤٨ برميلاً.

أولاً: زيادة الاعتماد المتبادل بين الجانبين

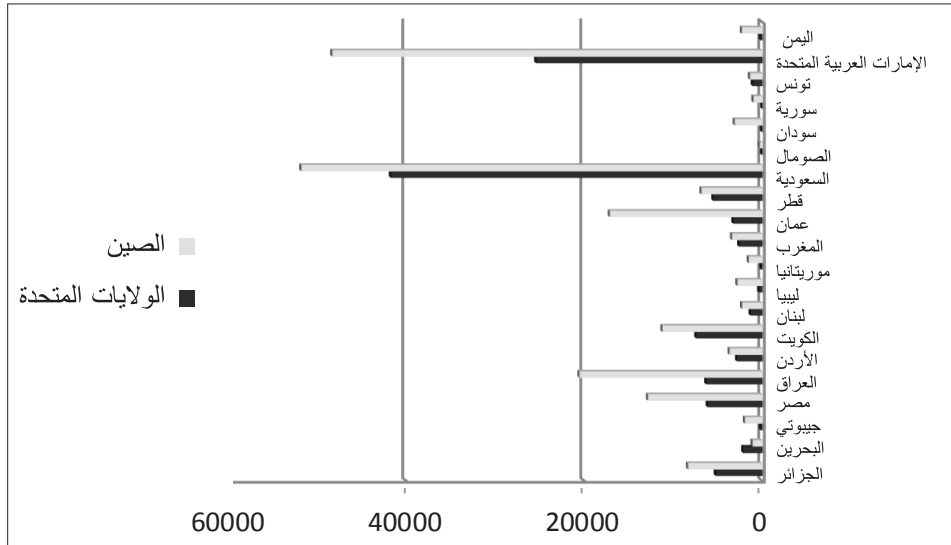
اهتمت الصين ببناء البنية التحتية لتسهيل هذا التبادل التجاري للطاقة، فبنت قطر أول محطة لها في الصين، في المقاطعة الساحلية بشرق جيانغسو، بعد أن وقعت مؤسسة البترول الوطنية الصينية عقد توريد الغاز الطبيعي المسال مع قطر لحجم ٣ ملايين طن سنوياً في عام ٢٠١١. وعملت الصين أيضاً على توسيع البنية التحتية للنقل في دول الخليج حيث بدأت تنفيذ استراتيجيتها «طريق الحرير الجديد»، وهي خطة لبناء البنية التحتية للنقل عبر أوراسيا والشرق الأوسط، وأوروبا.

وتجاوزَ الاعتماد المتبادل بين الصين والبلدان العربية تجارة الطاقة، فامتد إلى مستويات كبيرة من تجارة السلع والأعمال على وجه الخصوص. يعدّ التبادل التجاري أساساً مهماً في تنامي العلاقات بين الصين والوطن العربي، فقد تزايد بنسبة أكثر من ٦٠٠ بالمئة في العقد الماضي (٢٠١٥ - ٢٠٠٥)، ليصل إلى ٢٠٢ مليار دولار، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للبلدان العربية وسبقت الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم هذه الدول. وتميزت الإمارات والسعودية وعمان والكويت والعراق ومصر والجزائر بارتفاع حجم التجارة مع الصين ووجود فائض تجاري.

يوضح الشكل الرقم (١) مقارنة للتبادل التجاري للبلدان العربية مع الصين والولايات المتحدة، حيث تميزت البلدان العربية المصدرة للنفط بضخامة التبادل التجاري مع الصين مقارنة بالولايات المتحدة، فيما يوضح الشكل الرقم (٢) صادرات وواردات البلدان العربية مع الصين.

الشكل الرقم (١)

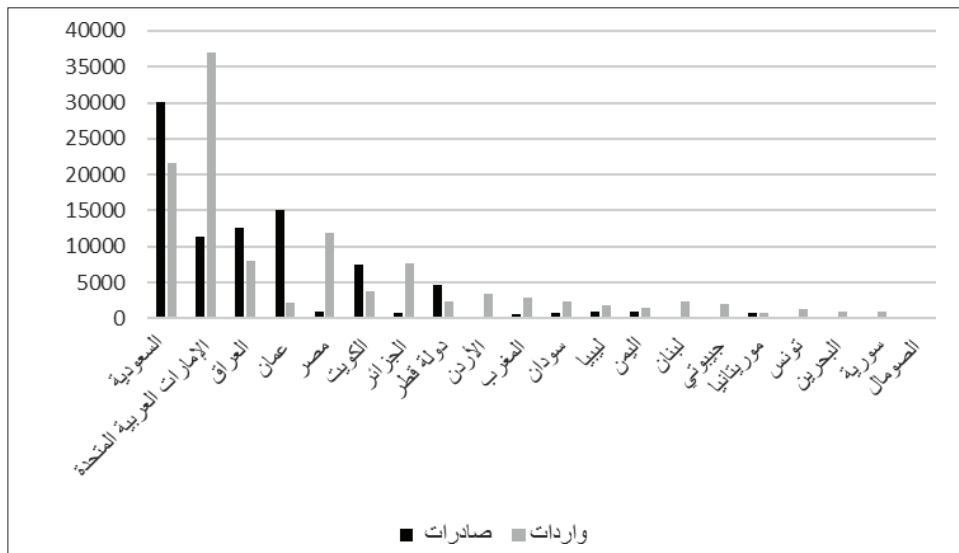
التبادل التجاري بين البلدان العربية والصين والولايات المتحدة لعام ٢٠١٥

<<http://www.imf.org>>.

المصدر: اتجاهات التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي،

الشكل الرقم (٢)

التبادل التجاري بين الصين والبلدان العربية ٢٠١٥



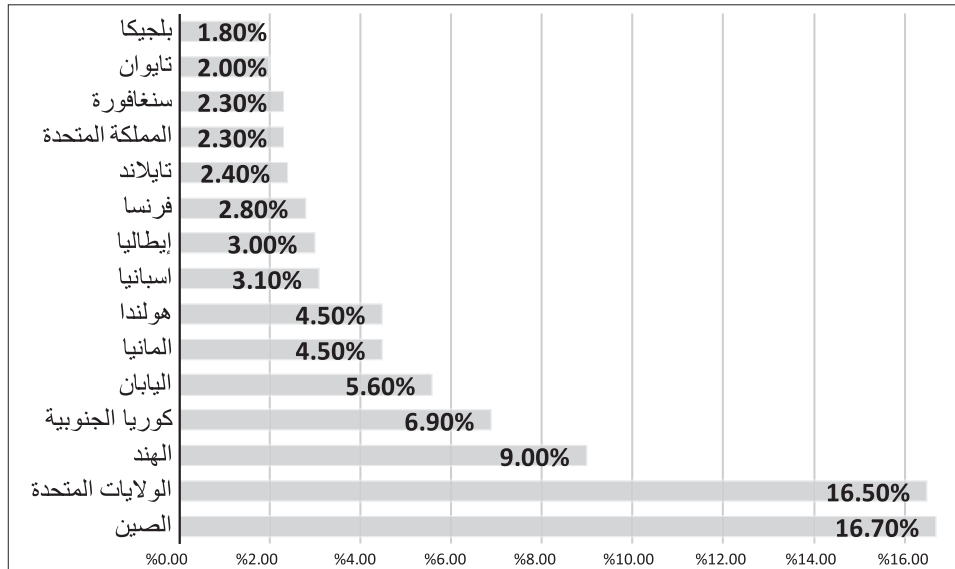
المصدر: المصدر نفسه.

تمثل الصين الوجهة الأولى للصادرات من عدة دول في المنطقة أيضاً، بما في ذلك عُمان والسعودية والكويت وقطر والعراق، حيث فاقت صادراتها وارداتها من الصين. كما تميزت بلدان مجلس التعاون الأربع والعراق بفائض تجاري مع الصين وتبلغ حصتها مجتمعة ٤٢ بالمئة من واردات الصين من النفط.

الدافع وراء هذا الارتفاع هو تعطش الصين للنفط والغاز، وهي تعد حالياً أكبر مستورد للنفط الخام في العالم (انظر الشكل الرقم (٤))، حيث وصلت وارداتها من النفط في نهاية ٢٠١٥ إلى ٨ ملايين برميل على الرغم من تباطؤ الاقتصاد الصيني خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥. وتفوقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للطاقة في العالم في عام ٢٠١٠، إذ إنها المستهلك الأول للعديد من السلع، مثل الفحم وخام الحديد ومعظم المعادن. وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٥ ستضاعف واردات الصين من المنطقة تقريباً مرة أخرى، وهو ما يتجاوز كثيراً أي دولة أخرى. ويُتوقع أن تستمر كأكبر مستورد للنفط الخام على أساس طويل الأجل (انظر الشكل الرقم (٣)) حيث تمثل ١٥ بلداً المدرجة في الشكل ٨٣،٤ بالمئة من إجمالي واردات النفط الخام في العالم، عام ٢٠١٥.

الشكل الرقم (٣)

واردات النفط لـ ١٥ دولة مستوردة للنفط حسب حصة السوق عام ٢٠١٥



الجدول الرقم (١)

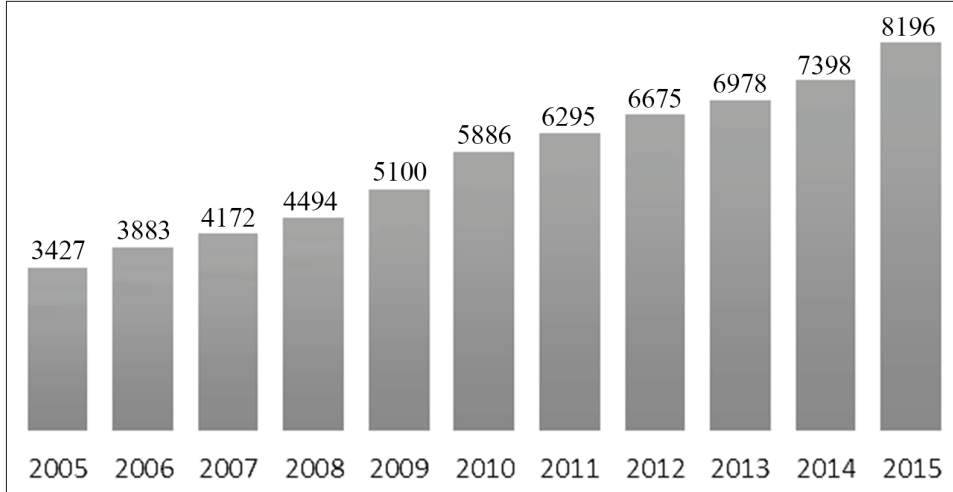
صادرات البلدان العربية و وارداتها من الصين ٢٠١٥

(مليون دولار أمريكي)

المجموع	واردات	صادرات	
٥١٨٣٤,٨٧٨٢٥	٢١٦٧٩,٤١٤١	٣٠١٥٥,٤٦	السعودية
٤٨٣٤٦,٦٠٠٢٨	٣٧٠٦٦,١٧٧٢	١١٢٨٠,٤٢	الإمارات
٢٠٥٨٣,٢٨١٣٥	٧٩٢٦,٩٥٠٤٦١	١٢٦٥٦,٣٣	العراق
١٧١٧٠,٣١٢٨١	٢١١٨,٠٦٧٥٢٦	١٥٠٥٢,٢٥	عُمان
١٢٨٧٣,٦٥١٠٥	١١٩٦٣,٢٢٣٢٨	٩١٠,٤٢٧٨	مصر
١١٢٥٤,٥٠٤٤	٣٧٧٥,٧٥٧٩١٧	٧٤٧٨,٧٤٦	الكويت
٨٣٨٠,٨٢٦٩٣١	٧٦٠٠,٠٥٩٩٩٣	٧٨٠,٧٦٦٩	الجزائر
٦٨٧٣,٧٦٧٤٦٨	٢٢٧٩,٠٥٤٧٨٨	٤٥٩٤,٧١٣	قطر
٣٧١٨,٢٩٩٣٨	٣٤٣٠,٨٠٩٦٤٩	٢٨٧,٤٨٩٧	الأردن
٣٤٣٠,١٨٣٦٣٢	٢٩٠١,٤٨١١٨٨	٥٢٨,٧٠٢٤	المغرب
٣١٣١,٤٣١٠٠٧	٢٣٩٩,٣٢٥٢٥٤	٧٣٢,١٠٥٨	سودان
٢٨٤٠,٤٦٣٥٠٥	١٨٩٥,٤٢٢٩٨٨	٩٤٥,٠٤٠٥	ليبيا
٢٣٢٤,١٢١٧٠٣	١٤٣٦,٤٠٣٣٠٩	٨٨٧,٧١٨٤	اليمن
٢٣٠٧,٦٤٨٤٢٦	٢٢٩٠,٢٧٢٣١٧	١٧,٣٧٦١١	لبنان
١٩٨٣,٥٦٦٧٨٧	١٩٨٢,٦٦٨٥٩٨	٠,٨٩٨١٨٩	جيبوتي
١٥٥٠,٦١٧٥٧٤	٨٠٣,٨٧٤٢٣٢	٧٤٦,٧٤٣٣	موريتانيا
١٤٢٣,١٥٥٠٨٤	١٢٣٨,٢٠٦١٣٢	١٨٤,٩٤٩	تونس
١١٢٦,٠٥٤٩٠٥	١٠١٤,٤٦١٣٩٣	١١١,٥٩٣٥	البحرين
١٠٢٧,٩٢٤٩٦١	١٠٢٤,٤٤٥٨٠٤	٣,٤٧٩١٥٧	سورية
٣٢٤,٦٩٣١٦٥	٣٠٠,٠١٦٢٢٥	٢٤,٦٧٦٩٤	الصومال
٢٠٢٥٠٥,٩٩	١١٥١٢٦,١	٨٧٣٧٩,٨٩	
١٣٦٦٠٦,١	٦٧٩٣٢,٩٣	٦٨٦٧٣,١٨	بلدان المجلس
٦٧,٤٦	٥٩,٠٠	٧٨,٥٩	نسبة بلدان المجلس المثوية

الشكل الرقم (٤)

واردات الصين من النفط بين أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ (ألف برميل يوميا)



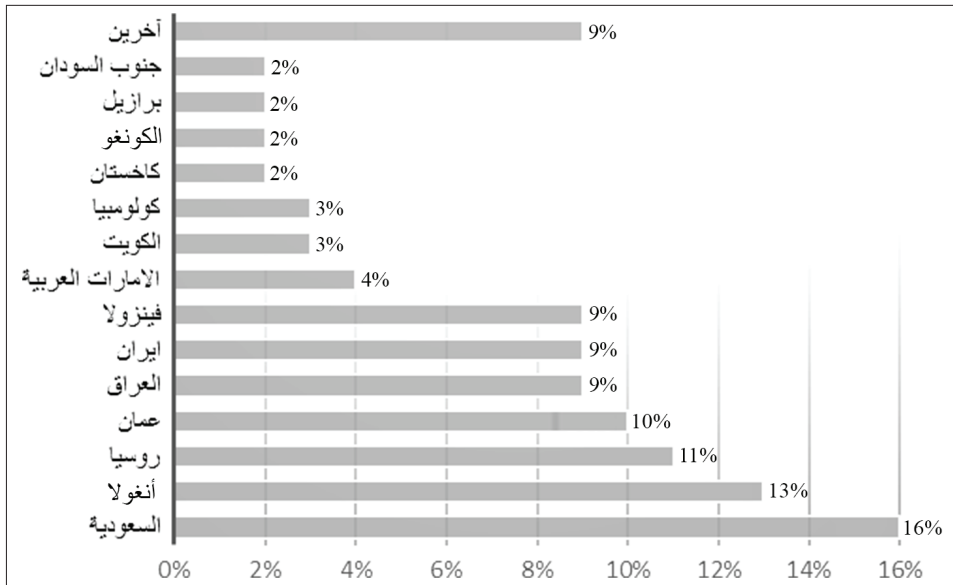
<<http://www.eia.doe.gov>>.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة بواشنطن،

الشكل الرقم (٥)

واردات الصين من النفط حسب المصدر (٢٠١٥)

(الأرقام بالنسبة المئوية)

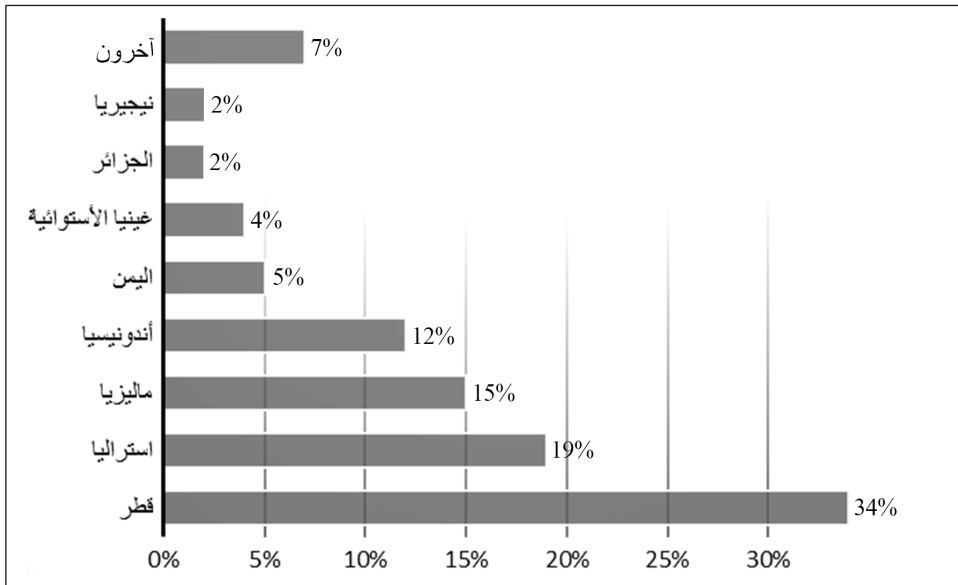


المصدر: المصدر نفسه.

ويوضح الشكل الرقم (٥) واردات الصين من النفط بحسب المصدر، وتتضمن بلدان المجلس الأربعة، السعودية (١٦ بالمئة) وعمان (١٠ بالمئة) والكويت (٣ بالمئة) والإمارات (٤ بالمئة)، إضافة إلى العراق (٩ بالمئة). كما أن لقطر دوراً رئيسياً في حجم الصادرات من الغاز الطبيعي المسال (LNG) حيث تمثل ما نسبته ٣٤ بالمئة في عام ٢٠١٥ من واردات الصين (٥ بالمئة من وارداتها من الغاز من اليمن و٢ بالمئة من الجزائر) (انظر الشكل الرقم (٦)). النمو القوي في الطلب على الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، ولا سيما في المناطق الحضرية الساحلية، جعل من الصين ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد اليابان وكوريا الجنوبية. وأدى انخفاض أسعار الوقود المتنافسة والتباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني إلى الانخفاض في واردات الغاز الطبيعي المسال في عام ٢٠١٤. ولكن في ٢٠١٥ ارتفع إلى مستويات قياسية حيث استوردت الصين ٣,٧٣ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال بما يزيد على المستوى القياسي السابق الذي بلغ ٢,٦٦ مليون طن في ٢٠١٤ و٢,١٠ مليون طن عام ٢٠١٣. ويُتوقع زيادة استخدام الغاز الطبيعي في الصين للأسباب الآتية: تشمل السياسات البيئية وتوجه البلاد نحو أنواع الوقود الأنظف؛ تشجيع استخدام الغاز الطبيعي من جانب الحكومة في القطاعات الصناعية والنقل؛ توافر إمدادات الغاز الطبيعي المسال بأسعار منخفضة نسبياً؛ تزايد قدرة إعادة التحويل من الغاز الطبيعي إلى الغاز الطبيعي المسال.

الشكل الرقم (٦)

نسبة واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال ٢٠١٤ حسب المصدر



المصدر: المصدر نفسه.

بناءً على ما تقدم، تهتم هذه الدراسة أولاً، بتحليل أنماط ومستويات ومضامين العلاقة الطاقية بين العرب والصين بالتركيز على بلدان مجلس التعاون، حيث تمثل بلدان المجلس المصدر الرئيسي لواردات الصين من النفط والغاز؛ ثانياً، درجة اعتماد الصين الكبير على نفط وغاز البلدان العربية؛ ثالثاً، الإجابة عن السؤال المتعلق بعدم تلاؤم الدور الدبلوماسي الصيني في المنطقة مع حجم علاقتها الاقتصادية عموماً، ورابعاً، كيف يمكن الانطلاق من العلاقات الطاقوية المتينة نحو تعزيز المصالح المشتركة، والتفاهم على القضايا المختلفة، بما يمكن أن يكون بشأنها من اختلافات وأفاق تطوير تلك العلاقة، وبما يخدم الأهداف المشتركة ناحية النظام الدولي ومستقبله؟

ثانياً: العلاقة الطاقية بين مجلس التعاون الخليجي والصين

تأتي أهمية العلاقات العربية - الصينية بسبب ضخامة الاقتصاد الصيني واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز، إضافة إلى أن أسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الآخر، فضلاً عن أهمية الاستثمارات المشتركة في ظل الوفرة المالية لبلدان الخليج العربية.

وهناك تعاون ضخم في مجال الطاقة بين الصين وبلدان الخليج، حيث أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وبلدان الخليج العربية حالياً هي أكبر مصدر للنفط إلى الصين. ومع انخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط أصبحت الصين أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما أن بلدان مجلس التعاون باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة، ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضاً للمنتجات البتروكيميائية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسع بلدان المجلس فيهما بشكل كبير؛ في ظل استراتيجية طويلة المدى لتنويع مواردها.

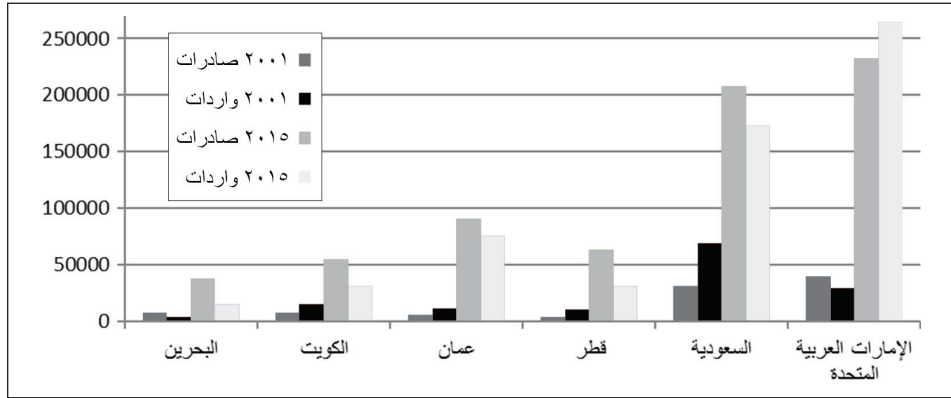
وتعدّ الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، بل تفوقت عليها في عام ٢٠١٤ وأصبحت أكبر مستورد في العالم للنفط والسوائل الأخرى، إذ ارتفعت وارداتها بين عامي ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ بمعدل ٩ بالمئة، وذلك جزئياً بعد ارتفاع استهلاك النفط في الصين. حيث مثّل نمو استهلاك النفط في الصين نحو ٤٣ بالمئة من نموّه في العالم في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني في السنوات القليلة الماضية إلا أنها شكلت أكثر من ربع نمو الاستهلاك العالمي للنفط، أي ما يساوي ٧٦٧ ألف برميل يومياً من الزيادة في استهلاك الصين للنفط في عام ٢٠١٥.

ومثلت الصين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خلال العقد الماضي حيث كانت الزيادة كبيرة في تجارتها الدولية وأصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC) خامس شريك تجاري لها، إذ تمثل واردات الصين من النفط من مجلس التعاون ٣٣ بالمئة.

الشكل الرقم (٧)

صادرات المجلس و وارداته من الصين في أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١١

(مليون دولار)



<<http://www.imf.org>>.

المصدر: اتجاهات التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي،

رافق تزايد التطور الاقتصادي للصين ارتفاعاً في الطلب على الطاقة، وبالتالي زيادة الحاجة إلى وجود علاقات اقتصادية قوية مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع طلب الصين على النفط إلى الضعفين بحلول عام ٢٠٣٠، وهذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في الحاجة إلى الواردات من بلدان مجلس التعاون الخليجي وتهيمن العلاقات الصينية - السعودية على علاقة الصين بمجلس التعاون الخليجي، حيث تشتري الصين معظم حاجاتها من النفط، وتستورد ما يزيد على المليون برميل يومياً من السعودية في ٢٠١٥. وهناك استثمارات في الطاقة في السعودية تتمثل ببناء ١٦ مفاعلاً نووياً جديداً في المملكة بحلول عام ٢٠٣٠. وتهتم السعودية - ودول الخليج الأخرى - بتعزيز التعاون في قطاع الطاقة مع السعودية، الأمر الذي سيدعم مساعي البلدين في بناء علاقات أوثق لتنمية الاستثمارات والتجارة الثنائية. وجرى توقيع العديد من الاتفاقيات بين أكبر مصدر للنفط وأكبر مستهلك للطاقة على مستوى العالم والتي تهتم بجوانب التعاون في تخزين النفط وأمن الطاقة، والجهود المشتركة لاستكشاف فرص الاستثمار في مشروعات مشتقات النفط والتكرير المتكاملة، وتقنيات وابتكارات الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، وقطاعي الكهرباء والطاقة الذرية.

وقد زاد التعاون السعودي - الصيني في مشروع مشترك قيمته ٨,٥ بليون دولار بين شركات النفط الحكومية سينوبك وأرامكو السعودية مع بناء مصفاة بالقرب من البحر الأحمر (بدأت الإنتاج في عام ٢٠١٤ بحجم ٤٠٠ برميل يومياً من المنتجات النفطية).

الجدول الرقم (٢)

صادرات وواردات المجلس من الصين لعام ٢٠١٥

٢٠١٥			٢٠٠١			
إجمالي حجم التجارة	صادرات	واردات	إجمالي حجم التجارة	صادرات	واردات	
٥١٨٣٤,٨٧	٣٠١٥٥,٤٦	٢١٦٧٩,٤١	٤٠٧٩,٥٧	٢٧٢٣,١٤	١٣٥٦,٤٣	السعودية
٤٨٣٤٦,٦٠	١١٢٨٠,٤٢	٣٧٠٦٦,١٧	٢٨٢٨,٧٤	٤٤٧,٦١	٢٣٨١,١٣	الإمارات
١٧١٧٠,٣١	١٥٠٥٢,٢٤	٢١١٨,٠٦	١٦٧٦,٣٢	١٦٠٩,٥٨	٦٦,٧٤	عُمان
١١٢٥٤,٥٠	٧٤٧٨,٧٤٦	٣٧٧٥,٧٥	٦٤٥,٣٢	٤٥٣,٩٤	١٩٢,٣٨	الكويت
٦٨٧٣,٧٦	٤٥٩٤,٧١	٢٢٧٩,٠٥	٤١٠,٧٨	٣٧٩,٠٤	٣١,٧٤	دولة قطر
١١٢٦,٠٥	١١١,٥٩	١٠١٤,٤٦	١٢٩,٨٧	٧٧,٦٨	٥٢,١٩	البحرين
١٣٦٦٠,٦,١١	٦٨٦٧٣,١٨	٦٧٩٣٢,٩٣	٩٧٧٠,٦	٥٦٨٩,٩٩	٤٠٨٠,٦١	إجمالي

المصدر: اتجاهات التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي. <<http://www.imf.org>>.

إلى جانب النفط، فإن الصين هي أيضاً الآن المصدر الرئيسي لواردات المنطقة، بعد أن ارتفعت من مستوى ٤,٠٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٦٧ ملياراً سنوياً مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، زاد إجمالي التجارة مع الصين ١٥ ضعفاً فبلغ ١٣٦ مليار دولار، وتزايدت الصادرات من ٥,٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٦٨ ملياراً في عام ٢٠١٥. وتتضمن الصادرات، بالإضافة إلى النفط، المنتجات التي تشمل الألومنيوم، والصناعات البتروكيميائية والبلاستيك من المنطقة.

منذ عام ٢٠٠١، زاد حجم التبادل التجاري بين الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة ١٧ مرة، من مجرد ٢,٨٢ مليار دولار إلى ٤٨,٣ في عام ٢٠١٥. وارتفعت تجارة الصين مع قطر ٠,٤ بليون في عام ٢٠٠١ من مبيعات الغاز الطبيعي المسال إلى ٦,٨٧٣ بليون دولار في عام ٢٠١٥.

ووفقاً للسفير الأمريكي السابق لدى السعودية، تشارلز فريمان، فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الصين بوصفها الشريك التجاري المثالي الذي لا يحاول التدخل في الشؤون السياسية أو الاجتماعية: أو اتخاذ خيارات أخرى، وهم يرون (في الصين) بلداً بعيداً، وليس لديها جدول أعمال في المنطقة، كما أنه من المرجح أن تكون قوية عسكرياً.

هذا الحماس من قبل الطرفين، قد يؤدي إلى إعادة تشكيل عميقة في الاقتصاد العالمي من خلال نشأة طريق الحرير الجديد.

إن التعاون الاقتصادي بين دول الخليج والصين «لا رجعة فيه». وفي حين أن الصين تحتاج إلى المزيد من الطاقة للحفاظ على النمو الاقتصادي، فذلك تحتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى صادرات الصين، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد قوة العلاقة بين الطرفين.

أدت الصين دوراً مهماً في تزايد الطلب على النفط حيث كان لارتفاع استهلاك النفط في الصين، خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ دور مهم في ارتفاع سعر النفط إلى مستويات قياسية، وأدى تباطؤ الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى عوامل أخرى، كارتفاع إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري ووجود فائض في المعروض من النفط خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ إلى انخفاض سعر النفط، حيث أثر في اقتصادات بلدان مجلس التعاون نظراً إلى اعتمادها على الإيرادات النفطية.

وتتصدر السعودية دول الخليج في الشراكة مع الصين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو ٥١,٨٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥ وفقاً لصندوق النقد الدولي. وبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السعودية في ٢٠١٤ نحو ٧٣٠ مليون دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الصين ٣٠,٦١ مليون دولار، وبلغ عدد المشاريع السعودية - الصينية المشتركة نحو ٨٨ مشروعاً برأس مال مستثمر فيها يقرب من ٥٣٧ مليون دولار. أما الإمارات فشهد حجم التبادل التجاري بينها والصين نمواً بمعدل ٣٥ بالمئة خلال السنوات العشر الأخيرة، ليصل إلى ٤٨,٣٤٦ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٥. وبالنسبة إلى الكويت بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١١,٢٥٤ مليار دولار في ٢٠١٥ في حين قارب حجم التبادل التجاري بين عُمان والصين ١٧,١٧٠ مليار دولار،

إن آفاق قيام علاقات وروابط أفضل بين الصين وبلدان مجلس التعاون الخليجي ليست مقتصرة على مجالات محددة، وذلك في ضوء العوامل والمصالح المشتركة بين الجانبين، ورغبة كلا الجانبين في تطوير هذه العلاقات.

منها ٢٠ ملياراً لمنتجات النفط والغاز، و٣ مليارات لمنتجات أخرى. أما القيمة الإجمالية للتبادل التجاري بين جمهورية الصين والبحرين «عدا النفط ومشتقاته» فقد بلغت ١,١٢٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٥.

تسعى الصين إلى رفع حجم اقتصادها إلى ٤ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٠، وسيكون الخليج دور بارز في هذه الزيادة، فقد حققت حركة التجارة بين الجانبين ارتفاعاً منذ عام ١٩٩١، حيث بلغ حجم التبادل التجاري فيه ١,٥ مليار دولار، وسرعان ما ارتفع الرقم إلى ١١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وارتقى إلى ٣٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ثم قفز إلى ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، منها ٤٢ ملياراً للصادرات الخليجية و٢٨ ملياراً للواردات الصينية، إلى أن بلغ ١٣٦,٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥. وقُدِّرت صادرات دول الخليج إلى الصين بنحو ٦٨,٦٧ مليارات دولار، والواردات بـ ٦٧,٩٣١ مليار. وبذلك تفوق صادرات المجلس وارداته من الصين، التي تعدّ أكبر مستورد للنفط في العالم.

ثالثاً: الشركاء التجاريون للصين وبلدان مجلس التعاون

بلغ حجم التجارة الخارجية للصين ما يزيد على ٤ تريليونات دولار، وتعدّ الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لها، تليها اليابان ثم كوريا الجنوبية فمقاطعة تايوان الصينية فألمانيا، وتتبعها بلدان مجلس التعاون مركز سادس أكبر شريك للصين.

الجدول الرقم (٣)

الشركاء التجاريون الرئيسيون للصين لعام ٢٠١٥

	واردات إلى الصين	صادرات من الصين	
١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٤٨٦٧,١	٤١٠٧٨٢,٨
٢	اليابان	١٤٢٧١٥,٧	١٣٥٨٩٧,١
٣	كوريا	١٧٤٢٨٨,٦	١٠١٤٢٨,٨
٤	مقاطعة تايوان الصينية	١٤٤٤٨٨,٢	٤٥٠٠٣,٤٥
٥	ألمانيا	٨٧٤٧٠,١١	٦٩٢٠٣,٦٧
٦	بلدان مجلس التعاون الخليجي	٦٨٦٧٣,١٩	٦٧٩٣٢,٩٣
٧	أستراليا	٦٥١٤١,٣٨	٤٠٣٨٠,٣٢
٨	ماليزيا	٥٣٢٢٦,٩	٤٤١٨٢,٠٦
٩	فيتنام	٢٣٧٩٦,٦	٦٦٣٧٢,٢٧
١٠	سنغافورة	٢٦٠٢١,٦٩	٥٣١٤٧,٧٤

المصدر: المصدر نفسه.

تمثل جمهورية الصين أكبر سوق لصادرات بلدان مجلس التعاون قيمتها ٦٩ مليار دولار ونسبة ١٠ بالمئة من إجمالي صادرات المجلس في عام ٢٠١٥ .

يشير الجدول الرقم (٤) إلى أن الصين هي أكبر شريك لدول المجلس، تليها الهند ثم اليابان فالولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ثم ألمانيا والمملكة المتحدة فسنغافورة وأخيراً فرنسا. وتعتبر سنغافورة من الدول المهمة في تلقي صادرات المجلس بسبب وجود مصافي النفط فيها حيث تعتبر سوقاً ضخماً للمنتجات النفطية، كما أنها تعمل على جذب الواردات من الغاز الطبيعي السائل.

الجدول الرقم (٤)

إجمالي تجارة دول المجلس إلى شركاء المجلس الرئيسيين مرتبة حسب الحجم (مليون دولار أمريكي) لعام ٢٠١٥

النسبة المئوية لتجارة الشريك التجاري من إجمالي حجم تجارة المجلس للعالم	الإجمالي	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
١٠,٦٩	١٣٦٦٠,٥	٤٨٣٤٦,٦	٥١٨٣٤,٨٧	٦٨٧٤,١٢	١٧١٧٠,٣٢	١١٢٥١,٥	١١٢٦,٠٥	الصين
٧,٩١	١٠١١٣٣,٨	٥٠٧٧٢,٣١	٢٨٢٠٢,٧٥	١٠٦٥٩,٧٤	٢٥٤٠,٣٢	٧٩٤٨,٥٧	١٠٠٩,٠٩	الهند
٧,٥٢	٩٦١٩٩,٨٨	٣٣٢٠٥,٧٨	٣١٨٨٩,٦١	١٧٨٨٩,٦٨	٤٧٢٥,٤٨	٨٢٧٨,١٤	١٢١١,١٩	اليابان
٦,٧٠	٨٥٦٤٢,٥٦	٢٥٣٣٣,٢	٢٥١٧٧٠,٦٩	٥٥٣٨,٠٦	٣٢٨٠,٠٩	٧٤٣٥,٣	٢١٧٦,٣٨	الولايات المتحدة
٥,٨٤	٧٤٧٠٤,٥٦	١٤٦٩١,٤٥	٢٩٠٤٣,٣٦	١٧١٤٨,٨٢	٣٢٣٧,٧٦	٩٨٩٨,٠٦	٦٨٥,٥٤	كوريا الجنوبية
٢,٧٠	٣٤٥٨٣,٦٧	١٧٠٨٦,٦١	١١٧٧٩,٧٧	٢٦٤٨,٤٣	١٠٧٦,٢٧	١٥١٧,٣٧	٤٧٥,٥٣	ألمانيا
٢,٣٥	٣٠١٣١,١٨	١١٨١٩,٧٦	٩١٠٩,٦٨	٥٢٦,٨٥	٧٧٤,٤٧	١٩٧٤,٢٢	٦٢٦,٢	المملكة المتحدة
٢,٣٤	٢٩٩٧٤,١٩	١٣٤٩,٠٦	٨٩٦٦,٣٨	٣٨٢٧,٠٢	٥٣١,٨	٢٨٤٩,٩٦	٣٤٩,٩٧	سنغافورة
١,٦٦	٢١٢٨٨,٣٦	٣٨٠,٦٥	٩٥٦٢,١٩	٣٣٨,٠٨	١٦٥٨,٢٦	١٩١١,٦٨	٢٤٤,٦٩	فرنسا
	١٢٧٨١٢	٤٩٧٠٦٤,٢	٣٨١٥٣,٦	٩٤١٨٩,٨٩	١٦٥٧٧٢,٧	٨٦٦٠٩,٢١	٥٢٥٥٢,٣	إجمالي واردات دول المجلس من العالم

المصدر: المصدر نفسه.

تنتج كل من الهند والصين السلع المطلوبة في دول الخليج مثل الأدوات الكهربائية والمنسوجات ومواد البناء بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى أن زيادة تجارة الخليج مع الهند تعود إلى قرب الموقع الجغرافي لشبه القارة الهندية من منطقة الخليج وإلى العدد الكبير من العمال العاملين من الهند في الخليج.

تمثل بلدان المجلس شريكاً مهماً للهند واليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية حيث تستورد تلك الدول النفط من السعودية وعمان وقطر والإمارات. وتمثل الهند ثالث دولة من حيث حجم الواردات النفطية بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ فرغم استمرار نمو الطلب في البلاد فاق المعروض المحلي، وأدى وجود عدد كبير من المصافي في الهند إلى تصدير كميات مرتفعة من المنتجات النفطية. كان الشرق الأوسط مصدراً رئيسياً من واردات النفط الخام إلى الهند في عام ٢٠١٥، وتمثل السعودية ٢٠ بالمئة منها، وكل من قطر والإمارات والكويت مجتمعة ١٦ بالمئة. وقد ارتفعت واردات الهند من النفط الخام ابتداءً من آب/أغسطس ٢٠١٦ لتصل إلى ٤,٤٥ مليون برميل يومياً، بزيادة ٩,١ بالمئة على العام الماضي، وفقاً لوزارة النفط في الهند. وهذا هو أعلى مستوى في الزيادة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. تعتمد الهند في ٨٠ بالمئة من حاجتها من النفط الخام على الاستيراد، وهو ما ينعكس على ارتفاع الطلب العالمي على النفط باعتباره أسرع ارتفاع في النمو نتيجة زيادة استخدام الشاحنات والسيارات والدراجات النارية. وتلبيةً لهذا النمو المتصاعد، فقد تم تشغيل مصافي التكرير في الهند باتجاه مكثف، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع الواردات. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون الهند المستهلك الأسرع نمواً في العالم خلال السنوات العشرين المقبلة بحيث تصل إلى مستوى ١٠ ملايين برميل في اليوم.

أما اليابان (صافي الواردات ٣,٨ مليون برميل يومياً ورابع أكبر مستورد للنفط في العالم) فتعتمد بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط في إمداداتها النفطية. وهي تسعى إلى تنويع مصادر إمداداتها من روسيا وجنوب شرق آسيا، وغرب أفريقيا. وتبلغ حصة السعودية من وارداتها النفطية ٣٤ بالمئة والإمارات ٢٥ بالمئة وقطر ٨ بالمئة والكويت ٨ بالمئة.

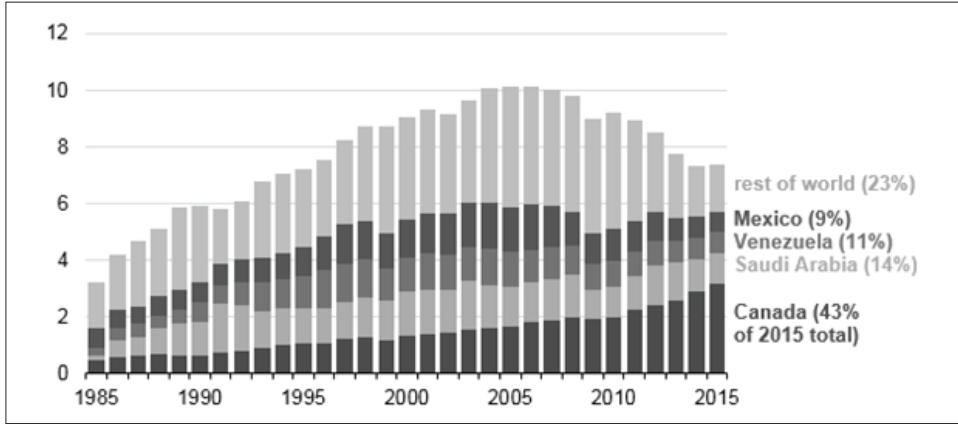
تمثل كوريا الجنوبية خامس شريك تجاري لدول المجلس حيث تعتمد على ٩٨ بالمئة من حاجتها إلى الطاقة على الاستيراد، وتستورد ثلاثة أرباع حاجتها إلى الغاز الطبيعي المسال من قطر وإندونيسيا وماليزيا وعمان. في عام ٢٠١٥، استوردت كوريا الجنوبية ما يقرب من ٢,٨ مليون ب/ي من النفط الخام وهو ما يجعلها المستورد الخامس من واردات النفط. تعتمد كوريا الجنوبية إلى حد كبير على الشرق الأوسط لإمدادات النفط. وشكلت المنطقة أكثر من ٨٣ بالمئة من واردات النفط الخام لكوريا الجنوبية في عام ٢٠١٥، وكانت السعودية المورد الرئيسي ومصدر ٣٠ بالمئة من واردات كوريا الجنوبية، تليها الكويت بنسبة ١٤ بالمئة من إجمالي واردات النفط الخام.

هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على تجارة بلدان المجلس حيث بلغت صادراته مستوى ٢,٨ مليون برميل يومياً خلال التسعينيات من القرن الفائت. ولكن تلك الصادرات انخفضت في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٦ إلى ما يقل عن ١,٢ مليون برميل يومياً بسبب انخفاض اعتماد أمريكا على الواردات النفطية، حيث انخفض بمقدار ٣ ملايين برميل يومياً في خلال الألفية الثانية (ويعود الفضل في جزء كبير منه إلى النفط الصخري). في عام ٢٠٠٥ بلغت واردات الولايات المتحدة من النفط ١٠,٢

مليون برميل يومياً وبلغت صادرات منطقة الخليج العربي ٢,٥ مليون برميل من النفط يومياً إلى الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٤ انخفض إلى ١,٩ مليون برميل يومياً. وهناك توقعات بانخفاض وارداتها إلى مستوى أقل خلال الفترة إلى عام ٢٠٢٠ حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية.

الشكل الرقم (٨)

إجمالي واردات النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب البلد ١٩٨٥ - ٢٠١٥
(مليون برميل يومياً)



<<http://www.eia.doe.gov>>.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة بواشنطن.

رابعاً: مستقبل الطلب على النفط والغاز

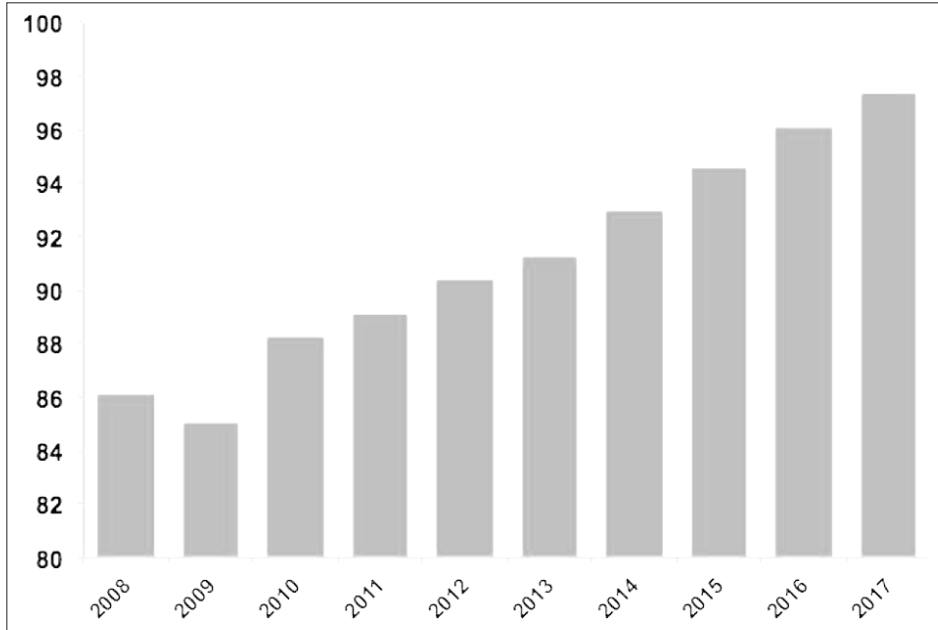
يواصل الوقود الأحفوري (فحم، نفط، غاز طبيعي) توفير معظم مصادر الطاقة في العالم حسب توقعات إدارة معلومات الطاقة للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٤٠، ويمثل ٧٨ بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم. ويستمر النفط وغيره من أنواع الوقود السائل أكبر مصدر للطاقة، على الرغم من أن حصته تنخفض من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي من ٣٣ بالمئة في عام ٢٠١٢ إلى ٣٠ بالمئة في عام ٢٠٤٠. معظم الزيادة في استهلاك الوقود السائل تحدث في قطاعات النقل والصناعة، مع زيادة طفيفة في القطاع التجاري وانخفاض في قطاعي الطاقة السكنية والكهرباء. الانخفاض في استخدام الوقود السائل في القطاع السكني ناتج من ارتفاع في أسعار النفط العالمية، بما قد يؤدي إلى التحول من السوائل إلى أنواع الوقود البديلة كلما كان ذلك ممكناً. في المقابل، فإن استخدام الوقود السائل في قطاعات النقل والصناعة سيزيد حتى مع استمرار ارتفاع أسعارها في جميع أنحاء العالم. وينمو استهلاك الوقود السائل بنسبة ١,١ بالمئة/سنة في قطاع النقل، وبنسبة ١,٠ بالمئة/سنة في القطاع الصناعي، ٢٠١٢ - ٢٠٤٠.

على الرغم من انخفاض استهلاك النفط في بعض المناطق إلا أنه سيكون بصفة عامة في تزايد نتيجة الارتفاع في النمو الاقتصادي في مناطق أخرى مثل الصين والهند والشرق الأوسط. ويُتوقع تزايد الطلب على النفط إلى حد كبير وكذا في ما يتعلق بالأسعار. وذلك لأن الطلب على

النفط هو أكثر ارتباطاً من الثوابت العامة كارتفاع النمو الاقتصادي والدخل الفردي، ومع بؤادر تحسن الاقتصاد العالمي فسيكون هناك ارتفاع في الطلب على النفط.

الشكل الرقم (٩) الطلب العالمي على النفط

(مليون برميل يومياً)



المصدر: المصدر نفسه.

أما الطلب على الغاز الطبيعي فتتوقع إدارة معلومات الطاقة تزايد استهلاكه في العالم بنسبة ١,٩ بالمئة/سنوياً في المتوسط، ليرتفع من ١٢٠ تريليون قدم مكعب في ٢٠١٢ إلى ١٣٣ تريليون قدم مكعب في عام ٢٠٢٠، وإلى ٢٠٣ تريليونات قدم مكعب في عام ٢٠٤٠. تأتي زيادة إمدادات الغاز الطبيعي خاصة من التشكيلات الصخرية في الولايات المتحدة وكندا، كما يتوقع أن يزداد استخراجه من مناطق أخرى تحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز الصخري مثل الصين وأستراليا، نتيجة التقدم في تطبيق تقنيات الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي، التي أسهمت في الزيادة السريعة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وهو ما سيقود إلى تطبيقها في أجزاء أخرى من العالم، الأمر الذي سيدعم النمو في استخدام موارد الغاز الطبيعي المتاحة في جميع أنحاء العالم ويؤدي إلى زيادة استهلاك الغاز. يتوقع زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٤٠ في كل قطاعات الاستخدام النهائي، مع أكبر الزيادات في قطاع الطاقة الكهربائية والقطاع الصناعي، التي تمثل معاً ما يقرب من ٧٥ بالمئة من إجمالي الزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي في العالم.

اليابان وكوريا الجنوبية والصين هي أكبر ثلاثة مستوردين للغاز الطبيعي المسال (LNG) في العالم، ويتوقع زيادة استخدام الغاز الطبيعي في الصين لعدة أسباب: تنفيذ السياسات البيئية وتشجيع استخدام الغاز الطبيعي من جانب الحكومة والقطاعات الصناعية والنقل؛ توافر إمدادات الغاز الطبيعي المسال بأسعار منخفضة نسبياً؛ تزايد القدرة على إعادة تحويل الغاز الطبيعي إلى الغاز الطبيعي المسال.

يُتوقع كذلك زيادة واردات الأسواق الناشئة الآسيوية، بما في ذلك تايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وباكستان، من الغاز الطبيعي المسال حيث تشكل تلك الدول حالياً حصة صغيرة من إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال الآسيوية، ولكن قد تكون لديها القدرة على زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال في وقت قريب. وسيكون الدافع وراء نمو استيراد الغاز الطبيعي المسال في هذه الدول في المقام الأول زيادة استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة.

هذا النمو في استهلاك النفط والغاز الطبيعي مؤشر لأهمية الدول المنتجة لهما. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط فإن وكالة الطاقة الدولية في تقريرها (آفاق الطاقة ٢٠١٥) تتوقع ارتفاع الأسعار بحلول العام ٢٠٢٠ وتزايد حصة بلدان المجلس في السوق النفطية العالمية.

خامساً: مجالات التعاون بين الصين والدول الخليجية

تحكم العلاقات الخليجية - الصينية مصالح مشتركة عديدة، يأتي في مقدمها الاقتصاد. فالعلاقات الاقتصادية الخليجية - الصينية علاقات تبادلية وثيقة. وتعد منطقة الخليج العربي مصدر الشريان الحيوي للعالم لتصدير الطاقة (النفط والغاز)، كما تعد الصين أكبر مستورد للنفط وثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعدّ السوق الصينية أكبر سوق استهلاكية في العالم وتوفر فرصاً ضخمة أمام الصادرات الخليجية من النفط والبتروكيماويات والأسمدة والألمنيوم. لذلك يدرك كل طرف حاجته إلى الطرف الآخر، كما أن هناك عاملاً مهماً يجمع الطرفين وهو الميراث الإيجابي للعلاقات الصينية - الخليجية والعربية بصورة عامة؛ إذ لم يكن للصين أي مطامع استعمارية في منطقة الخليج ولم يبرز أي خلاف مباشر أو غير مباشر بين الطرفين حول القضايا المشتركة. كما أن هناك موقف الطرفين من القضايا التي تهم الطرفين الآخر، فالدول الخليجية تدعم قضية الوحدة الصينية، وعلى الجانب الصيني يبرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج ومنها القضية الفلسطينية. يضاف إلى ذلك السياسة الصينية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسياسة الانفتاح الاقتصادي المتزن. فقد شهدت العلاقات الخليجية - الصينية بعد مطلع التسعينيات من القرن الماضي نمواً متزايداً، بعد ما كانت العلاقات الخليجية - الصينية قبل تلك الفترة حكرًا على الغرب، وليس معنى ذلك أبداً انقطاع علاقاتها بالغرب، لكنها أخذت تنحو منحى فيه شيء من التوازن في العلاقات.

ومع أن الفترة الزمنية في العلاقات الخليجية - الصينية قصيرة نسبياً مقارنة بعلاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، إلا أنها تشهد - وسوف تشهد - مزيداً من الروابط التجارية والاستثمارية

والتعليمية والثقافية، ومستقبلاً العلاقات السياسية، ويعود ذلك إلى أن السياسة الصينية تنأى بنفسها - في الوقت الحالي - عن الانخراط بالشؤون الدولية. لكن مما لا شك فيه، ستنخرط الصين بالشأن الدولي بصورة أكبر، عاجلاً أم آجلاً، بحكم وزنها ومصالحها. فالنظام الدولي يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، يكون للصين دور مهم فيه. فهي تحظى بأهمية كبيرة من جانب بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ إنها من الدول الكبرى المرشحة لأن تكون أحد أقطاب النظام الدولي في المدى المنظور لما تتمتع به من قدرة وإمكانات، ولا غرو فهي الدولة الأكثر سكاناً في العالم.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحافظ على تصدرها للاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٥، بناتج محلي إجمالي بلغ نحو ١٧,٩٦٨ تريليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو للنواتج المحلي بلغ ٢,٦ بالمئة، في حين بلغ ناتج الصين المحلي ١١,٣٨٥ تريليون دولار، بمعدل نمو ٦,٨ بالمئة، حيث تمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم وارتفع حجم التجارة الدولية الصينية إلى ٤,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٥. وهي من الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

في الجانب الآخر تستحوذ بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة (السعودية والإمارات والكويت وعمان وقطر والبحرين)، وحدها على أكثر من ٤٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي (معظمه يتركز في السعودية والإمارات والكويت، بينما يتركز الغاز في قطر). ويبلغ الناتج المحلي للبلدان الستة ١٣٧١ مليار دولار، كما تتمتع بفائض مالي كبير؛ حيث تستثمر السعودية والإمارات في صناديق سيادية ضخمة. ولقد شهدت الصداقة بين بكين وأعضاء مجلس التعاون الخليجي تنمية شاملة، حيث تم تبادل الزيارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات في عدة مجالات، من طاقة واستثمار وتبادل اقتصادي، وارتفع حجم التجارة البينية بين الصين ودول المجلس ليصبح المجلس سادس أكبر شريك تجاري للصين. كما تمثل الصين أكبر شريك تجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٥، ووفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي فإن حجم التجارة الثنائية بين مجلس التعاون الخليجي والصين وصل في ذلك العام إلى ١٣٦ مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات السلعية لدول المجلس من الصين ٦٨ مليار دولار، فيما وصلت قيمة الصادرات الخليجية إلى الصين ٦٨ مليار دولار، كما أن الشركات الصينية نشطة في مشاريع البنية الأساسية في دول المجلس، وفي العام الماضي تجاوزت الواردات النفطية الصينية من دول المجلس ٢,٦ مليون برميل يومياً. ففي ظل النمو السريع لاقتصاد الجانبين وزيادة الاستثمارات المتبادلة، أنشئ عدد كبير من الشركات المشتركة الصينية - الخليجية.

إن للصين وبلدان الخليج العربية منافع متبادلة ومصالح مشتركة، فبلدان الخليج تستطيع أن توفر عنصرين أساسيين في استراتيجية الصين الاقتصادية هما النفط والأسواق التجارية. وكما ذكرنا، تعتبر الصين منذ عام ٢٠٠٣ المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. كما تعتبر دول الخليج العربية سادس أكبر شريك تجاري للصين في العالم. أما الصين فباستطاعتها، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، تقديم دعم سياسي ودولي لبلدان الخليج، وأن تكون وسيطاً محايداً في النزاعات بين الدول، حيث إن أهم ما يميز السياسة الصينية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما تستطيع الصين تقديم دعم تكنولوجي وصناعي للدول الخليجية التي تمتلك

رؤوس أموال قادرة على تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات صناعية شرط تجاوز بعض العوائق المتعلقة بالأمر، كتسهيل الإجراءات والشروط المعيقة لذلك. تستطيع الصين أيضاً، وعبر أسواقها وقطاعاتها الاقتصادية، أن تكون ملجأ ممتازاً لرؤوس الأموال والاستثمارات الخليجية وبخاصة عقب تراكم الفوائض المالية المحققة من الصادرات النفطية، الأمر الذي سيؤمن أرباحاً كبيرة إذا ما تم استثمار هذه الفوائض في اقتصاد نام ونشط كالاقتصاد الصيني. وتستطيع الصين أيضاً ومن طريق بناء علاقات استراتيجية معها، تحقيق توازن سياسي وعسكري واقتصادي. ومن إيجابية التحالف الخليجي مع الصين أن للأخيرة علاقات طيبة وجيدة مع عدة بلدان عربية، ويمكن أن تتولى الصين دور الوسيط بين بلدان الخليج العربية وإيران في بعض القضايا الخلافية كمسألة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى). وسياسة تدخل إيران في أربع بلدان عربية (سورية ولبنان واليمن والعراق)، وفي موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك لعلاقة الصين مع كل من إيران وإسرائيل.

١ - الخطوات التي تمت لتعزيز التعاون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والصين

أ - قام الجانبان الصيني - الخليجي بسلسلة من الحوارات والتشاور أدت دوراً مهماً في تعزيز التواصل والتعاون بينهما، بما فيها الحوار الاستراتيجي واللجنة المشتركة الاقتصادية والتجارية والحوار في مجال الطاقة.

ب - مبادرة «الحزام والطريق» المطروحة من الصين تنطلق من روح طريق الحرير، الذي يهدف إلى ممارسة التعاون الإقليمي، وتعزيز التداول المنتظم والحر للعوامل الاقتصادية، وتسريع الترابط والتواصل بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا والبحار المحيطة بها، وبموقع دول المجلس المحوري على «الحزام والطريق» وخلق فرص جديدة للنمو والتوظيف. وتعدّ هذه الدول شركاء مهمين للصين في بنائه. وقد انضمت السعودية والكويت وقطر والإمارات وعمان إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية بصفة العضو المؤسس، وتمت كتابة دعم البناء المشترك «الحزام والطريق» في البيانات المشتركة الثنائية بين الصين وكل من السعودية ومصر وقطر، ووقعت الصين مع كل من قطر والكويت اتفاقية التعاون المعنية بـ «الحزام والطريق». لذا، يملك كلا الجانبين الصيني والخليجي دوراً مهماً لا يُستغنى عنه في البناء المشترك لـ «الحزام والطريق».

ج - بلغت استثمارات الصين في بلدان المجلس ٩٩٠ مليون دولار في ٢٠١٤، وبلغت قيمة العقود الموقعة في العام نفسه لمشاريع المقاوله في بلدان المجلس ١٣,٥ مليار دولار، بزيادة ٣٤,٨ بالمئة عن ٢٠١٣.

د - يمر الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بانتعاش بطيء وتقلبات كبيرة نسبياً للسوق، وقد تأثر الاقتصاد الصيني بذلك بعض الشيء، ولكنه لا يزال ينمو في نطاق ملائم، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني ٦ بالمئة في عام ٢٠١٦ بحيث يتصدر الاقتصادات العالمية الرئيسية، ووصلت نسبة إسهام الصين في الاقتصاد العالمي إلى ٣٠ بالمئة. وبسبب انكماش التجارة العالمية، انخفضت أسعار النفط، لكن حجم الواردات النفطية الخليجية للصين في تزايد

حيث ارتفعت كمية النفط المستورد من السعودية في عام ٢٠١٥ بنسبة ٩,٢ بالمئة مقارنة بما كانت عليه في ٢٠١٤. كما تزايد التواصل بين الجانبين، بزيارات رسمية من الحكومة السعودية للارتقاء بمستوى التعاون العملي الصيني - العربي في المجالات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تشمل: الطاقة النووية، والفضاء والأقمار الصناعية، والطاقت المتجددة؛ ونتج منها توقيع ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم في عام ٢٠١٦ في مجالات متعددة من أبرزها الطاقة وتخزين الزيوت ومجالات التعدين والتجارة.

هـ - في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي - الصيني، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥، التي عقدت في حزيران/يونيو ٢٠١٤، اعتمدت «الخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون العربي - الصيني ٢٠١٤ - ٢٠٢٤»، التي طرحت إقامة حوار سياسي استراتيجي على مستوى كبار المسؤولين وتسريع بناء منطقة التجارة الحرة بين الصين وبلدان المجلس ودفع تسهيل التجارة، وتنفيذ «برنامج الشراكة الصينية - العربية للعلوم والتكنولوجيا» وغيرها من المبادرات التعاونية.

٢ - الخطوات المستهدفة لتعميق التعاون

أ - أهمية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الخليج، التي استمرت المفاوضات حولها لأكثر من ١٠ سنوات، حيث أنجز الجانبان كثيراً من الأعمال الأساسية لها.

ب - أهمية التعاون الصيني - العربي في العلوم والتكنولوجيا والإبداع، ونقل القدرات الإنتاجية المتميزة والتكنولوجيات المتقدمة في الصين إلى منطقة الخليج، لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الأكبر من خلال التنمية المشتركة.

ج - ضرورة دعم الصين إصلاح مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وإعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية، لإتاحة فرص أكثر للدول للمشاركة في قرار مجلس الأمن وتأدية دور أكبر.

د - ضرورة تعزيز التعاون الاستثماري والمالي وتشجيع شركات كل من الجانبين على الاستثمار والمشاركة في تطوير البنية التحتية في الجانب الآخر، وإقامة المشاريع المشتركة.

إن آفاق قيام علاقات وروابط أفضل بين الصين وبلدان مجلس التعاون الخليجي ليست مقتصرة على مجالات محددة، وذلك في ضوء العوامل والمصالح المشتركة بين الجانبين، ورغبة كلا الجانبين في تطوير هذه العلاقات. ومع أن الفترة الزمنية في العلاقات الخليجية - الصينية قصيرة نسبياً مقارنة بعلاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، إلا أنها تشهد - وسوف تشهد - مزيداً من الروابط التجارية والاستثمارية والتعليمية والثقافية، ومستقبلاً العلاقات السياسية والأمنية. وعلى الرغم من كل ذلك، لا بد من وضع آليات مشتركة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والصين، وأيضاً وضع القوانين والضوابط وتنفيذها، والسير على خطين متوازيين - حكومي وغير حكومي - لتعزيز هذه العلاقات لما فيه مصلحة الطرفين.

المراجع

عبيد، نايف علي. «العلاقات الخليجية - الصينية: مجالات وآليات التعاون». آراء حول الخليج: العدد ١١٦، ٢٠١٦.

International Monetary Fund [IMF], International Financial Statistics, <<http://www.imf.org>>.

International Monetary Fund [IMF], Direction of Trade.

U.S. Energy Information Administration, <<http://www.eia.doe.gov>>.

International Energy Agency, <<http://www.iea.org>>.

Feng, Chaoling. *Embracing Interdependence: The Dynamics of China and the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institution, 2015.

Karasik, Theodore. «The GCC The New Affair with China.» (Policy Focus Series Middle East Institute, February 2016).

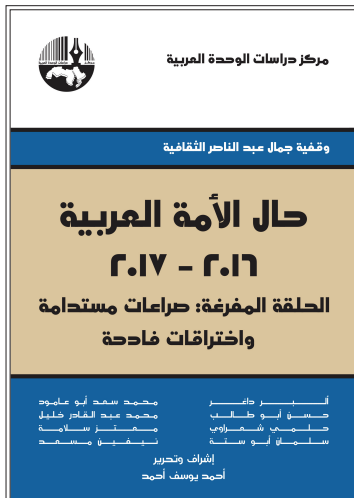
<<http://www.platts.com>>.

صدر حديثاً

حال الأمة العربية ٢٠١٦ - ٢٠١٧

الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة

مجموعة من الباحثين



يقدم هذا الكتاب الذي ساهم فيه نخبة من المفكرين والباحثين العرب، تقريرَ حال الأمة العربية ٢٠١٦ - ٢٠١٧، الذي يركز هذا العام على تحولات النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول الكبرى وتأثيراتها في الوطن العربي، وتساعد دور وتأثير دول الجوار الإقليمي، وبخاصة تركيا وإيران، في الوضع الداخلي العربي، والملاحم والقضايا الأساسية للنظام العربي، وتغير القضايا في جدول أولويات أطراف هذا النظام، فضلاً عن التطورات الداخلية لعدد من البلدان العربية التي أصابها رياح «الربيع العربي».

وسوف يجد القارئ في هذا التقرير مقارنة جديدة في تناول بعض أجزائه، إذ تم التركيز على بعض القضايا المحورية في التفاعلات العربية الراهنة، وأخطرها دون جدال تلك الصراعات المدمرة التي تدور على الأرض العربية منذ ست سنوات، من دون أن تنجح أي محاولة لتسويتها، ناهيك بإنهاؤها بما يتسق ومصالح الأمة العربية، في الوقت الذي تهدد فيه هذه الصراعات كيان الدولة الوطنية العربية.

١٧٣ صفحة

الثمن: ٩ دولارات أو ما يعادلها

في الوقت الذي تهدد فيه هذه الصراعات كيان الدولة الوطنية العربية.